المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان وأثرها على مشاريع التنمية وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين

محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي[1]، د. [2].

1) باحث لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2) أستاذ مشارك-قسم الإقتصاد- جامعة غرب كردفان

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة تقييم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في الفترة من 1990-2013م وأثر المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان وكانت أهم افتراضات الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان وبين مشاريع التنمية في السودان. إعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وقد تم تصميم نموذج لتحليل فرضيات الدراسة ومدي مطابقتها للنتائج . وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في أن المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان قد حققت التنمية بالرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية المفروضة على السودان. ووفقاً للنتائج السابقة فقد توصلت الدراسة إلى توصيات تمثلت في أن يتخذ الجانب السوداني الاستثمارات النفطية الصينية وسيلة للضغط على الصين لتوجيه المساعدات المالية في المشروعات التي تحد من الفقر كالمشاريع الزراعية والمشاريع التي تركز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا كما أوصت الدراسةبوقف التعامل مع القروض الربوية سواءً كانت من الصين أو من الدول المانحة الأخرى والتي تزيد من عبء الدين الخارجي وتسهم في محق البركة.

Abstract

This studying tackled the assessment of the economic relationships between Sudan and China during 1990-2013. The studying aimed at identifying the impact of Chinese financial assistance submitting to Sudan. The most important hypothesis by the studying was that there is a positive relation between Chinese financial assistance submitting to Sudan and development projects in Sudan.The study used the descriptive-analytical method, historical method. Economic model was designed to analyze the study's hypothesis and to what extent they are in conformity with the results. The most important results obtained by the studying were that financial assistance submitting to Sudan by China has achieved the development even though the economic and political pressures that imposed on Sudan ..According to foresaid result , the following recommendations were reached by the studying: that Sudan should take Chinese oil investments as a mean to pressure China to direct its financial assistance towards the projects that reduce poverty as agricultural projects and the projects that focus on building capacities and transfer technology as well as the studying recommended to halt usury loans whether they offer from China or other donated countries which aggravate foreign debts.

الكلمات المفتاحية :المنح-القروض-مشاريع التنمية شروط تقديم المساعدات المالية-طرق تقديم المساعدات المالية.

أولاً) المقدمة : بدأت العلاقات الإقتصادية بين البلدين في مجال المساعدات المالية التنموية بالتركيز على الجانب الإقتصادي والتجاري حيث لم تتدخل الصين أبداً في الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان ، وكذلك فإن موضوع دراسة يهتف إلى التعرف على المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان وأثرها على مشاريع التنمية بالبلاد.,وقد تم إستختدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستنباطي كما تم إستخدام برمجية SPSS للتوصل إلى صدقية الفرض الذي ينص على أن المساعدات المالي الصينية المقدمة للسودان ذات تأثير إيجابي على تمويل مشاريع التنمية وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين , وتوصلت الدراسة إلى النتائج التي من أبرزها أن السودان قد إستفاد من المساعدات المالية الصينية في تحقيق التنمية في تحقيق التنمية واستخراج النفط بالرغم من العقوبات الإقتصادية والسياسية المفروضة عليه بسبب تقاطع المصالح بينه وبين الصين الصين الشعبية كشريك إستراتيجي في حوجة لموارده الطبيعية لسد النقص في الطاقة التي يقوم عليها إقتصادها المتنامي.,وقد خرجت الدراس بتوصيات عديدة أهمها أن على الجانب السوداني أن يتخذ الاستثمارات الصينية في مجال النفط بالسودان وسيلة للضغط على الصين لتوجيه مساعداتها المالية في المزيد من المشروعات التي تحد من الفقر مثل المشاريع الزراعية والمشاريع التي تركز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث فى هل الساعدات المالية حققت التنمية الشاملة والمتوازنة بالسودان؟

أهداف البحث: يهدف البحث للتعرف على أي مدى أثرت المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان على مشاريع التنمية في السودان.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته العلمية من حيث أنه يثرى المكتبة العلمية السودانية بإضافة مادة جديدة عن العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في الفترة من 1990-2013مو الأهمية العملية تتمثل في تعرض السودان لفرض عقوبات دولية من الأمم المتحدة في العام 1997م وعقوبات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وكان بحاجة ماسة لجذب رأس المال اللازم لاستكمال مشاريع التنمية بالبلاد، فتقاطعت مصالحه مع الصين التى كانت تبحث عن الطاقة التى تحتاجها بشدة لاقتصادها المتنامي، بجانب أن البحث قد عالج هذا الموضوع بصورة شاملة اضافة الي تغطية الفجوة البحثية حتي عام 2013م الأمر الذى جعل البحث يكتسب أهميته العملية.

فروض البحث : يختبر البحث صحة الفرض الذى ينص على ان المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ذات تأثير إيجابي علي تمويل مشاريع التنمية بالسودان وتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

منهج البحث:تم جمع المعلومات من الكتب وتقارير بنك السودان وتقارير وزارة الاستثمار **و**الورقات العلمية والدوريات والانترنت **و**يستخدم الباحث المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية بصورة موضوعية ودقيقة، من أجل التوصل إلى حقائق ونتائج يمكن الدفاع عنها لارتباطها بفرضيات البحث، كما يستخدم المنهج الاستنباطي للخروج بنتائج محددة من واقع قراءة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وأيضاً يستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لجمع المعلومات وتحليلها بجانب استخدام المنهج الاحصائي القياسي وذلك باستخدام نموذج قياسي وبرمجية SPSS من أجل تدعيم آرائه والخروج بالنتائج الملائمة للبحث.

1- **سادساً : حدود البحث:** الحدود الزمانية تمتد من العام 1990م وحتى العام 2013م. والحدود المكانية تشمل الحدود الجغرافية لدولتى السودان والصين.

الدراسات التطبيقية (السابقة) : قدمت دراسة سامية محمد عثمان ساتي نور توثيق لمدى فعالية المساعدات المالية الصينية على مشاريع التنمية بالسودان. وتهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القروض والمنح المقدمة للسودان ينظر إليها على أنها مكملة للموارد المحلية للمساعدة في تطوير البنية التحتية , وترتبط المساعدات الصينية للسودان بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وعلى اهمية النفط بالنسبة للصين , وبالرغم من أن السودان كان مواجه بعقوبات سياسية واقتصادية فإنه كان قادراً على تمويل التنمية لأنه يملك موارد اقتصادية طبيعية (النفط) والصين في حاجة لهذه الموارد , وأسهمت المساعدات المالية الصينية بشكل كبير في توفير الموارد البشرية وبناء القدر ات عن طريق توفير التدريب وتعزيز التنمية المستدامة , وأسهمت المساعدات المالية الصينية للسودان في تمويل مشاريع التنمية في السودان ولكن من ناحية اخرى أدت إلى زيادة التزامات السودان الخارجية والديون.و التوصيات التى توصلت إليها الدراسة تتمثل في أنه يجب إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع خاصة تساهم في الحد من الفقر ومشاريع التنمية المستدامة والمتوازنة في السودان , والتركيز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة , والنظر في مستوى الديون في المستقبل عن طريق تقليل المخاطر المحتملة من زيادة التزامات الديون ذات سعر الفائدة الكبير , وتقليل الاعتمادات على المساعدات الصينية المشروطة، وتشجيع الصين بالالتزام بإعلان باريس للتوقف عن تقديم المعونة المشروطة للسودان , وتحسين الإطار المؤسسي وترتيبات لزيادة الاستفادة من المساعدات الصينية. [1]

ثانياً : الاطار النظرى

(أ) **ماهية المساعدات المالية** : تعرف المساعدات المالية على أنها تقدم من أجل التنمية وتعزيز النمو على المدى الطويل لتلائم الظروف الداخلية للبلدان المتلقية للتنمية [2],هناك عدة دوافع تدفع الجهات المانحة لتقديم المساعدات المالية الخارجية ومنها دوافع تقليدية ودوافع سياسية ودوافع انسانية وغير ذلك من الدوافع ، نستعرضها فيما يلي:

(1)الدوافع التقليدية : وهي المساعدة في تحسين التنمية الاقتصادية والرفاه للبلد المتلقي للمساعدات ، وهذا لا يمنع أن تكون هناك مصالح مشتركة من الجانبين.

(2) الدوافع الاقتصادية : وهي أن يرتبط تقديم المساعدات الخارجية بدعم وتعزيز مصالح الجهات المانحة الاقتصادية والتجارية.

(3)الدوافع التي تكون بغرض التدخل في الشئوون الاقتصادية: نجد أن المانحين الغربيين يشترطون في سياسات المعونة إلى التأثير على سياسات البلد المتلقي لتقديم المساعدات، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة عادة تطالب بالاصلاح الديمقراطي في البلد لتتلقى مساعدات مالية وفي الوقت نفسه تكون المساعدات تستخدم لتشجيع الشركات الأمريكية في البلاد- على سبيل المثال- من خلال إعطاء الحبوب الأمريكية كغذاء.[3]

---

[1] سامية محمد عثمان ساتي نور , 2011م , تقييم فعالية المساعدات الصينية في تمويل مشاريع التنمية في السودان , ورقة عمل مقدمة من جامعة الأمم المتحدة , مركز التدريب على الإبتكار والتكنولوجيا والبحوث الإقتصادية والإجتماعية , هولندا , ماستريخت .

[2] سامية محمد ساتي نور، مرجع سابق ،ص 15.

[3] مرجع سابق ص 10

(4)الدوافع السياسية : تقدم المساعدات لأسباب سياسية مثل التصديق في الجمعية العامة للأمم المتحدة فالدول الغربية مثل فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا تخصص المزيد من المساعدات للمستفيدين من أجل التصويت جنباً إلى جنب معهم في الأمم المتحدة.

(5)الدوافع الانسانية : وقد أصبحت أكثر شعبية بين الدول الغربية المانحة نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر بحلول العام 2015م، وذلك بتشجيع من البنك الدولي والأمم المتحدة مما يعني أن المانحين الغربيين هم أكثر عرضة لزيادة المعونات التي تقدم للدول الفقيرة.[1]

(ب) المنح والقروض المقدمة من الصين للسودان

1- نبذة تاريخية: بدأت العلاقات الاقتصادية في مجال المساعدات المالية التنموية بين السودان والصين في إطار العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والدعم الفنى والأنشطة الثقافية والتعليمية، وكان التركيز على الجانب الاقتصادي والتجارى ولم تتدخل الصين أبداً في الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان والمتأرجحة بين مختلف الأيدلوجيات.

(ج) نموذج من الإتفاقيات والبروتوكولات التي تمت بين البلدين حتى 2008م

اتفق الجانبان على توقيع العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات التي أدت إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين نذكر منها ما يلي :

1- اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين السودان و الصين في مايو 2001م قرض بدون فوائد قيمته 8.277مليون دولار لتمويل مشروعات التعاون الفني المتفق عليها ولمدة خمس سنوات.
2- اتفاقية مشروع إنشاء مصنع للخلايا الشمسية 2003م منحة من حكومة الصين بمقدار 1.2 مليون دولار تكفلت الصين بتكاليف التشييد واستجلاب الأجهزة والتدريب.
3- إتفاق لتنفيذ محطة الجيلي لتوليد الكهرباء.
4- اتفاقية تنفيذ الخط الناقل لكهرباء مروي.
5- اتفاقية تنفيذ جسر الانقاذ
6- اتفاق تنفيذ كبري المنشية
7- بروتوكول التعاون في المجال الزراعي نوفمبر 2006 يتم بموجبه إقامة مركز عرض التكنولوجيا الزراعية.
8- اتفاقية العون الإنساني لدارفور وهي منحة بما يعادل 4.8 مليون دولار .
9- اتفاقية تنفيذ مشروع الخط الناقل من السكك الحديدية الذي يربط بين بورتسودان بالخرطوم بكلفة 154 مليون دولار.
10-اتفاقية إنشاء كبري رفاعة الحصاحيصا بقيمة 2.2 مليون دولار.
11-اتفاقية لانشاء مركز للتقنية الزراعية.

[1] المرجع السابق , ص 11-12.

12-اتفاقية لتجديد الأثاث بقاعة الصداقة.

13-اتفاقية لتنفيذ مشروع مدرستين في مناطق الريف يتم تحديدها لاحقاً .

14-اتفاقية تفضيلية لعدد 44 سلعة مصدرة من السودان للصين.

15-بروتوكول إعفاء جزء من ديون الصين على السودان، تم إعفاء 80 مليون دولار.

16-إتفاقية بمبلغ 90 مليون يوان صيني (ما يعادل 11.3 مليون دولار) لحكومة السودان.

17-اتفاقية قرض بدون فوائد لتنفيذ مشروع القصر الرئاسي الجديد بكلفة 100 مليون دولار.

18-اتفاقية بين الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس مع إدارة المواصفات الصينية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجربة الصينية في مجال المواصفات والمقاييس وتدريب الكوادر السودانية يوليو 2008م.

19-اتفاقية التعاون حول الموارد المائية وقعها وزيري الري والموارد المائية.[1]

ثالثاً :تحليل **المساعدات المالية التي قدمتها الصين للسودان حتى عام 2013 م**

(أ)حجم العون المالي الصيني حتى عام 2013م

بلغت جملة القروض والمنح الصينية المقدمة لحكومة السودان منذ عام 1970م وحتى عام 2013م حوالى 4813.5 مليار دولار، لا تشمل القروض العسكرية، كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي :

جدول رقم (1)

العون المالى الصيني خلال الفترة من 1970-2013 م

الفترة	حجم التمويل / مليون دولار
1970-1979م	25,1
1980-1989م	71
1990- 2013م	4717.4
الجملة	,4813.5

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية ، سنوات مختلفة.

[1] File://C:\Documents and setting\Administrator\My Documents\\العلاقات السودانية الصينية.27/08/1431

شكل رقم (1)

حجم المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان في الفترة من 1970 – 2013 م

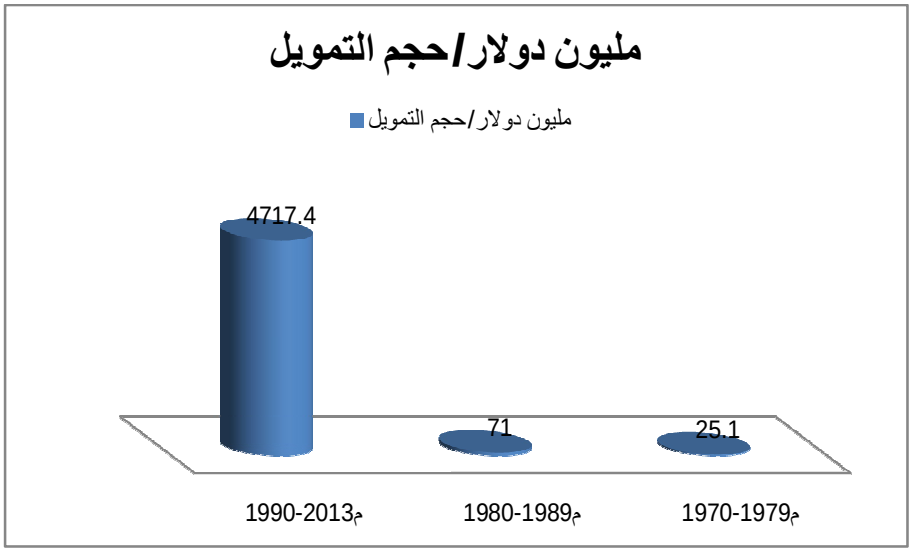

يلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين أن الفترة من 1990م – 2013م هي الفترة التى نمت فيها العلاقات وتطورت إلى مراحل متقدمة، وقد تميزت القروض الصينية في هذه الفترة في أنها أسهمت في تطوير مجالات حيوية وينقسم العون المقدم من الصين للسودان إلى أربعة أقسام وهي المنح ، القروض التفضيلية ، القروض التجارية والقروض بدون فوائد, حيث قدمت الصين للسودان حتى نهاية العام 2008م عدد 18 منحة تبلغ قيمتها 132.2 مليون دولار، أنظر الجدول رقم (35) التالي خصصت تلك المنح على سبيل المثال وليس الحصر لمشروعات شملت كبري النيل الأبيض وتأهيل مستشفيلت الصداقة والذرة وتأهيل قاعات وزارة الداخلية وقاعة الصداقة، ومنح مقدمة لدارفور, كما قدمت الصين لحكومة السودان منحاً في شكل سلع في حدود 65,7مليون دولار، كما قدمت عوناً إنسانياً لدارفور بحوالى 45,4 مليون دولار. وهناك منحة بقيمة 1,3 مليون دولار في عام 2005م.[1] تقدم جمهورية الصين الشعبية قروض بدون فوائد تستخدم في تمويل مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور وكهرباء وخلافه، ويترك إختيار المشروع للحكومة بحيث لا تقل فترة سداد القروض عن 10 سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، وقد قدمت جمهورية الصين الشعبية للسودان قروض بدون فوائد بحوالى 89,4 مليون دولار لمشروعات طرق ومشروعات صناعية صغيرة ومراكز التدريب المهنى ومعدات صغيرة لإنارة القرى والمدن الصغيرة بولايات السودان المختلفة ,و على ضوء موجهات السياسات الصينية التى تبنتها في عام 1978م للتعاون الاقتصادى مع الدول النامية؛ تقدم الصين قروض عن طريق شركات صينية تحتاج لضمانات من الحكومات المقترضة، وتتميز هذه القروض بتكلفة التمويل المنخفضة وفترة سدادتتراوح مدتها من 6-15 سنة بعد فترة سماح 3 سنوات، وقد قدمت الصين للسودان ثلاث قروض تفضيلية كان القرض التفضيلي الأول (1996م): كان هذا القرض بحوالى 150 مليون يوان صينى ما يعادل 17,6 مليون دولار تم استغلاله في مشروع تنقيب واستخراج البترول ومشروع تنقيب واستخراج الذهب حيث خصص لهذا المشروع مبلغ 12 مليون دولار من القرض الأول ، بحيث يقوم بالتنفيذ الشركة الوطنية الصينية CNPC 40% من حجم

[1] التقييم الأساسي للأمن الانساني ، تقرير السودان، بيروت، بدون دار نشر، العدد السابع، 2007م، ص 12

التمويل الكلى للمشروع وتقوم شركات أجنبية أخرى بتنفيذ خط الأنابيب وتطوير الإنتاج بغرب السودان ,وكذلك فإن اتفاقية تنقيب واستخراج البترول بين وزارة الطاقة والشركة الصينية قد تم توقيعها وبدأ التنفيذ سنة 1996م بفترة سماح 3 سنوات وسداد 7 سنوات وذلك بسعر فائدة 4% وقد بدأ بالفعل تصدير خام البترول السودانى في أغسطس 1999م ,وقد تم توقيع اتفاقية بين شركة وفرو الصينية وهيئة الأبحاث الجيلوجية في عام 1997م للتنقيب عن الذهب في منطقة أبو صارى بمبلغ 6 مليون دولار من القرض التفضيلى الأول بسعر فائدة سنوية 4% ,وقد بدأت الشركة الصينية بالفعل في عمل خرط جيولوجية ومسح جيوكيميائي في المنطقة المسموح بها، ومن نتائج العمل أكتشاف عدد من المواقع الجديدة الغنية بمعدن الذهب.[1]واما القرض التفضيلي الثاني (1999م) تم تخصيص هذا القرض لمشروع أسماك بالبحر الأحمر بواسطة الشركة الصينية يان تاى، والذى تم تحويله مؤخراً لكهرباء العاصمة القومية في عام 2001م وقد بلغ حوالى 12,1 مليون دولار. وفي عام 2005م كان هناك قرض مقدم من الصين بقيمة 2,4 مليون دولار استخدم في مشروع تأهيل كهرباء العاصمة القومية.[2] واما القرض التفضيلي الثالث (2006م) قيمة هذا القرض 18,1 مليون دولار لكهرباء العاصمة القومية في المرحلة الثانية .[3]وفي العام 2007م بلغ قرض جمهورية الصين الشعبية 132,7 مليون دولار استخدم في تاهيل كهرباء العاصمة القومية وبعض المشاريع الأخرى.[4] وفي العام 2008م بلغت السحوبات على قرض جمهورية الصين الشعبية 22,2 مليون دولار استخدمت في مشروع كهرباء بحري الحرارية وكهرباء العاصمة القومية ومشاريع أخرى. وقد قدمت جمهورية الصين الشعبية للسودان حتى نهاية العام 2008م قروضاً تجارية في حدود 1679,1 مليون دولار أمريكي لمشروعات تشمل البترول والكهرباء ومعدات المياه والرى وأخرى[5],وفي العام 2009م بلغت السحوبات على القرض المقدم من جمهورية الصين الشعبية 202,2 مليون دولار، وقد خصص منها 35% لمشروع كهرباء الفولة و17% لمشروع مد الكهرباء من دنقلا إلى وادى حلفا، وكذلك طريق الرنك ملكال وطريق الجنينة زالنجي، وأيضاً طريق النهود أم كداده ومشاريع أخرى[6],فيما بلغت جملة السحوبات من قروض جمهورية الصين الشعبية 214,5 مليون دولا في العام 2010م، تم توجيه نسبة 52% لتمويل مشروع كهرباء الفولة، 24% لمشروع الخط الناقل دنقلا وادى حلفا، بالإضافة إلى مشاريع طريق الرنك ملكال، وطريق زالنجى الجنينةة، طريق النهود ام كدادة، ومشاريع أخرى[7] أما في العام 2011م فقد بلغت جملة سحوبات جمهورية الصين الشعبية 248,1 مليون دولار، تم استغلال 59,5% منها لتمويل مشروع كهرباء الفولة، و4,6% لمشروع الخط الناقل دنقلا وادى حلفا، بالإضافة إلى مشاريع طريق الرنك – ملكال، وطريق زالنجى الجنينة، وطريق النهود أم كدادة ، بالإضافة إلى مشاريع أخرى.[8] وفي العام 2012م فقد بلغت سحوبات جمهورية الصين الشعبية 74.5 مليون دولار بينما انعدمت سحوبات الصين من القروض في العام 2013م .[9]

[1] المرجع السابق ، ص ص 14-15
[2] بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون ، 2006م ،ص 153.
[3] بنك السودان، التقرير السنوي السادس والاربعون ،2007م،ص 149
[4] بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي السابع والأربعون 2007 ، ص 103
[5] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن والأربعون 2008 م ص 103
[6] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون،2009م،ص125.
[7] بنك السودان المركزي التقرير السنوى الثامن الخمسون ، سنة 2012م، ص 157
[8] بنك السودان المركزي ، التقرير الحادي والخمسون ، سنة 2011، ص 200
[9] بنك السودان المركزي ، الثاني والخامسون ، سنة 2012 م ، ص 177

(ب)التوزيع القطاعي لمساعدات التنمية ,خلال الفترة من 1997م- 2008م نجد أن القروض والمنح المقدمة من الصين للتنمية في السودان متحيزة نحو قطاعات محددة مثل الكهرباء (43%) والمياه والري (26%) والسد (15%) مصفاة الخرطوم (9%) الزراعة (3%) وبعض القطاعات الأخرى (3) والطرق والجسور (1%). أنظر الجدول رقم (2) التالي

جدول رقم (2)

التوزيع القطاعى لمساعدات الصين المالية (قروض ومنح) للسودان

في الفترة من(1997-2008م)

مسلسل	القطاع	القيمة بملايين الدولارات	الحصة المئوية
-1	الكهرباء	1473,7	%43
-2	المياه والرى	877,3	%26
-3	سد مروى	520	%15
-4	المشاريع ذات الصلة بسد مروي	102.8	%3
-5	مصفاة الخرطوم	319	%9
-6	الزراعة	88,6	%3
-7	الطرق والجسور	36,6	%1
	المجموع	3427,2	%100

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالسودان، العرض الاقتصادي ، 2008م.

أما في قطاعات التدريب والتعليم على سبيل المثال فإن هذه المساعدات محدودة جداً، فنجد أن الشركة الصينية (هاربين جيلين) تقدم منحة بما يعادل 10 مليون دولار لدعم كلية مروي التقنية في يوليو 2008م.

كما قدمت الصين عدداً من المنح الدراسية في شكل دراسات عليا للطلاب السودانيين للدراسة في الصين ، وتوزيع هذه المنح في الفترة من 1999- 2008م، وكانت غالبيتها على النحو التالي:

- طلاب الدكتوراه 81% , طلاب الماجستير 19% , كما كانت غالبية الحقول العلمية الهندسة 40% ‘العلوم 53%’ العلوم الاجتماعية والفنون 0.7%[1]

(ج)حصة الصين من مجموع القروض الخارجية: نجد أن حصة الصين في مجموع القروض الخارجية والمنح المقدمة للسودان تظهر إتجاهاً نحو الانخفاض في الفترة من 1999- 2004م من 17% عام 1999م إلى 7%، 8%، 7% في عام 2002م،2003م،2004م. ولكنها تزداد بسرعة إلى 76% في عام 2005م ثم انخفضت إلى 24% في عام 2006 لكنها إزدادت إلى 73% في عام 2007م وانخفضت إلى 3.35% في

[1] سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق، ص 9

عام 2008م ثم ارتفعت إلى 27.44% عام 2009م , ويعود تفسير هذا التغيير في المساعدات المالية الصينية للسودان إلى ثلاث اتجاهات:

1. ان الزيادة السريعة في حصة الصين في مجموع القروض الخارجية إلى السودان في العام 2005م، 2007م ترجع إلى زيادة المشاركة الدولية للصين من خلال زيادة الاستثمار والمعونة والتجارة مع البلدان النامية مثل السودان.
2. اتفاق السلام في 2005م : شجعت إتفاقية السلام في عام 2005م الصين إلى تقديم المزيد من المنح والقروض.
3. ترجع زيادة مشاركة الصين في قطاع النفط في السودان، والصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان ، حيث تمثل 48% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، وكذلك هي الشريك التجاري الرئيس في السودان حيث يتم تصدير 86% من إجمالي صادرات النفط إلى الصين، وهذا يمثل 10% من واردات الصين النفطية ، إن الاتجاه نحو الانخفاض في سنة 2006م يرجع إلى سياسة الحكومة الصينية للحد من القروض والمنح للبلدان النامية مثل السودان، أما الانخفاض الكبير في الفترة من (2007-2009م) يرتبط على الأرجح بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أدت إلى الانخفاض في تدفق الموارد الخارجية من الجهات المانحة الأجنبية، ولكن بالرغم من هذه الأزمة فإن الصين أكدت التزامها بالوفاء بالألتزامات السابقة [1]

(د)إيجابيات المساعدات الصينية المقدمة للسودان :لكي يتم تقييم المساعدات المالية المقدمة من الصين للسودان لابد من ذكر إيجابياتها وسلبياتها

1- تتمثل الآثار الإيجابية في أنها أسهمت في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية بالسودان .

2- بالرغم من صعوبة التمييز بين مشاريع التنمية والمشاريع الاستثمارية الصينية التى تنفذ في السودان، ولكن دراسات الحالة التى تمت مناقشتها في هذا القسم كما صنفت من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة التعاون الدولى وبنك السودان المركزى تصنف مثل تلك المشاريع في إطار المساعدات الصينية للتنمية في السودان.

3- ومن الآثار الإيجابية الهامة بناء القدرات وزيادة التدريب على سبيل المثال فإن العديد من السوانيين العاملين في هذه المشاريع قد استفادوا من المساعدات الصينية والمساعدات الإنمائية لتنفيذ هذه المشاريع وتشمل العمال والفنيين والمهندسين في مختلف المجالات.

4- التكثيف القوى والمتزايد في العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين يعنى إتاحة الفرصة لتمويل التنمية في السودان على وجه الخصوص على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1996م وقد حقق السودان النمو بفضل تلك العلاقات الاقتصادية الخاصة مع الصين حيث خفضت القيود المفروضة على تمويل التنمية في السودان.

5- نجد أن المساعدات الصينية من منح وقروض للسودان قد قدمت نموذج جديد للتنمية المستدامة حيث يمكن النظر إليها على أنها مكملة لرأس المال المحلي، وأنها لا تساهم فقط في رأس المال والتمويل بل

[1] المرجع السابق ص 5 .

تتعدى ذلك إلى المساهمة في توفير الموارد البشرية ورأس المال وبناء القدرات عن طريق توفير التدريب وتعزيز التنمية المستدامة

(و)الانتقادات الموجهة للمساعدات الصينية للسودان:

1- لا تهتم الصين بالمساعدات الإنسانية وتخفيض عبء الديون الخارجية وكان على الصين أن تلغى ديونها على السودان كما هو منصوص عليه في إعلان باريس (منتدى باريس 2005)، فالمساعدات الصينية للسودان توجه بشكل كبير لمساعدات المشروع على الرغم من أن بعض المساعدات تستخدم في التنمية والتدريب ولا تقدم مساعدات في شكل برنامج دعم للميزانية.

2- تستند سياسة مساعدات الصين تجاه السودان على إعطاء المنح والقروض دون التدخل في توزيع تلك المساعدات، وهذا يعنى إعطاء الحرية لاتخاذ القرار بشأن تخصيص تلك المساعدات مما يعني عدم وجود جهة جيدة تحدد وتنظم في إطار الرصد المنهجى لرصد أداء سياسة الصين في المعونات المقدمة للسودان بالإضافة لضعف الترتيبات المؤسسية التي تستند أساساً على المؤسسات الحكومية في السودان والصين دون المشاركة من المنظمات غير الحكومية .[1]

3- مساعدات الصين المالية إلى السودان تميل أحياناً إلى تفضيل المشاريع والمبانى المرموقة مثل قاعة الصداقة والقصور الرئاسية التى يكون النظر إليها على أساس أنها استثمارات غير منتجة.

4- المساعدات المالية الصينية من القروض والمنح المقدمة للتنمية في السودان تزيد في إجمالى القروض والديون على السودان نتيجة لتكثيف العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين خلال الفترة من 1997-2007م حيث ارتفعت حصة الصين إلى حد كبير من 17% عام 1999م إلى 73% في عام 2007م من إجمالى القروض والمنح المقدمة للسودان. انظر الجدول رقم (3) التالي، حيث أرتفع مجموع الدين الاجمالي من الصين للسودان من (0.9%) إلى (13.45%) من أصل الدين الاجمالي في العام 2007م. أنظر الجدول رقم (3) التالي

5- تقدم المعونة الصينية مقابل الحفاظ على قدراتها على الوصول إلى النفط السوداني[2].

جدول رقم (3)

اجمالي ديون السودان لدى الصين في الفترة من 1999-2007م

العام	مبلغ الديون الصينية على السودان	النسبة المئوية
1999	7738	%0,09
2002	782284	%0,11
2003	702484	%23,1

[1] تقرير التعاون الوطني ، تقييم المساعدات الصنينية في تمويل التنمية في السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني لسنة 2008 ، ص ص 7-10

[2] سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق ، ص 19 .

2004	5192899	%9,2
2005	5192899	%0,17
2006	1143967062	%13,88
2007	1157697062	%13.45

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، 1999م- 2007م

(هـ)طابع ومميزات المساعدات الصينية المقدمة للسودان : تتميز المساعدات الصينية بخواص معينة تجعلها أكثر صلة باحتياجات دولة فقيرة مثل السودان، ولذلك تعتبر أعظم قيمة من أي نوع آخر من المساعدات سواء كانت مقدمة من دول أوروبا الغربية أو الدول الاشتراكية الأخرى، ومن هذه المميزات:

1- تحديد المشكلة ودراسة جدوى المشاريع: لا يلجأ الصينيون إلى اعتماد الطرق الكلاسيكية في تقييم المشاريع، مثل التكلفة، الفائدة...الخ، بل عادة ما يضعون قيمة كبيرة للإنتاج في حد ذاته. فمثلاً تكلفة المشروع لا يتم تحديدها مسبقاً حتى يكتمل المشروع في صورته النهائية، وبعد ذلك تعتبر التكلفة بكاملها عبارة عن قرض يتم تسديده بالطريقة التى يقف عليها الطرفان.

2- التكنولوجيا الصينية: تتميز بالبساطة إذا ما قورنت بالتكنولوجيا الغربية التى تتطلب رأسمال عالى وتتغير باستمرار، بالإضافة إلى ذلك فإن الآلات الصينية مصممة بحيث يستطيع الأشخاص ذوى المهارات غير المتطورة أن يتعرفوا عليها والتعامل معها في وقت قصير نسبياً .

3- الاعتماد على النفس: وتتبع هذه الميزة من المثل الصيني الذي يقول (لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف أصطاد السمك). ومن الأمثلة الواضحة لذلك المنسوجات، فالصين معروف عنها أنها أحد أرخص المنتجين للمنسوجات في العالم، ومع ذلك فإنها لا تمانع من أن تبنى مصنع نسيج في السودان مثلاً، وبالفعل لقد عرض الصينيون بناء سبعة مصانع نسيج في السودان نظرة لوفرة القطن الخام، وقد قاموا بتقديم هذه العروض رغم إدراكهم أن السودان سيصبح في المستقبل منافساً للصين في تصدير المنسوجات الرخيصة، ولكن تمت معارضة هذا الاتجاه .[1]

4- تخطيط الوقت: إن الجوانب المثيرة للاهتمام في المساعدات الصينية هو الدقة التى يبرمجون بها أنشطتهم من الناحية الزمنية، فمثلاً عندما كانوا يشيدون كبرى حنتوب وطريق مدنى القضارف؛ وعندما كان النيل منخفضاً تم نقل جميع القوى العاملة إلى العمل بالجسر، وعندما أتى الفيضان تم نقل العمالة إلى العمل بالطريق، ومثال آخر هو عملهم في بناء قاعة الصداقة عندما يكون الطقس بارداً ينتقلون إلى الأعمال التى خارج المبنى، وعندما تأتى شهور الصيف الحارة يقومون بأداء الأعمال التى داخل القاعة.[2]

وبهذا كانوا يوفرون الطاقة والوقت، وعليه كانت المشاريع التى يضطلعون بها إما أن تنتهى في الوقت المحدد لها، أو قبل ذلك، وليس بعد الموعد المستهدف.

[1] علي عبد الله علي، مرجع سابق، ص ص 29-30
[2] المرجع السابق، ص 31 .

5- تتم دون شروط سياسية.

6- تركز على قضايا تنموية كمشروع سد مروي مثلاً .

7- المساهمة في تمويل رأس المال وتنفيذ الأعمال المدنية.

8- تقدم التمويل في أشكال مختلفة ، فمثلاً :

(1) جسر الصداقة كريمة –مروي عبارة عن منحة

(2) جسر النيل الأبيض عبارة عن قرض.

(3) مصفاة الخرطوم على أساس المنفعة المتبادلة.

(ز)شروط المساعدات المالية المقدمة من الصين للسودان: وهي على نوعيين : شروط عامة:

(1) يجب أن تنفذ المشاريع شركات صينية.

(2) فترة سداد القروض لمدة 4-10 سنوات تحدد وفقاً لتكلفة المشروع مع فترة سماح معينة حسب الوضع السائد في السودان من 1-5 سنوات.

(3) دفع رسوم التأمين او الضمان التي قد تصل إلى 5% من قيمة القرض.

(4) دفع مال النهوض تساوي بين 10% إلى 15% من إجمالي قيمة القرض.

(5) الحصول على ضمانات بنك السودان المركزي وضمان البترول.

(6) ربط القروض التجارية بالاستثمار في مجال النفط السوداني.

(7) شراء الآلات والمعدات والمواد الخام من الصين[1].

الشروط المرتبطة بالمعونات الصينية:

(1) ربط التجارة بالنفط (تصدير النفط للسوداني للصين)

(2) الاستثمار الصيني في النفط السوداني.

(3) تنفيذ المشروعات من قبل الشركات الصينية.

(4) شراء الآلات والمعدات والمواد الخام من الصين.

(5) شراء السلع والخدمات الصينية.

(6) استخدام مدخلات العمل الصينية.[(2)]

()الترتيب الزمني للمساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان : بدأت العلاقة الاقتصادية التي تشمل المساعدات التنموية بين السودان والصين منذ السبعينات من القرن الماضي في إطار العديد من الاتفاقيات

[1] سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق ، ص 22

[(2)] المرجع السابق ، ص 23

المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والدعم الفني والأنشطة الثقافية والتعليمية. قامت الصين من خلال هذه الإتفاقيات بتنفيذ عدد من المشارع المتنوعة خلال الفترات التالية:

1- الفترة من 1970- 1979م : خلال هذه الفترة منحت الصين السودان ثلاث قروض بدون فوائد بلغت 260 مليون يوان لانشاء طريق مدني القضارف ومصنع نسيج الحصاحيصا ومشروع صيد الأسماك في وادي حلفا ومشروع تطوير زراعة الأرز في أويل(جنوب السودان) بالاضافة إلى بعض المشاريع الأخرى، وجميع هذه المشاريع كان يمولها ويقوم بتنفيذها الصينيون.[1]

2- الفترة من 1980-1987 م : منحت الصين خلال هذه الفترة السودان ثلاثة قروض بدون فوائد بلغت 223 مليون يوان، وكان الغرض من هذا المبلغ انشاء كوبري سنجة ومصنع ملابس جاهزة ومستشفى الصداقة الصيني بأم درمان ومركز تدريب مهني بالاضافة أحد مشاريع تطوير زراعة الأرز، وجميع هذه المشاريع نفذتها عمالة صينية.

3- الفترة من 1994-2004م : أيضاً تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع كل من:

(1) وزارة الصحة في أبريل 1994م لمدة خمس سنوات.

(2) وزارة الكهرباء في يونيو 1992م.

(3) وزارة المالية 1995 (150 مليون يوان منها 100 مليون يوان للنفط و 50 مليون يوان لاستخراج الذهب).

(4) وزارة الطاقة شركة (SPC) لعلها سودابت تقاسم الانتاج.

(5) بنك السودان وبنك التصدير-الاستيراد الصيني، 1995م بخصوص قرض استخدم في التنقيب عن النفط.

(6) وزارة الصحة، بين الجامعات السودانية والجامعات الصينية.

(7) جامعة الخرطوم 1996 مع جامعة تانجين.

(8) جامعة الخرطوم 1996 مع جامعة بكين.

(9) جامعة الجزيرة 1996 مع جامعة تانجينز [2]

في عام 1996م تم تقديم منحة لدعم تشييد جسر على النيل الأبيض.

1997: وقعت وزارة الري اتفاقية لشراء معدات ري من خلال قرض تجاري مع شركة (CAMC) الصينية.

1997م: وقعت وزارة الطاقة اتفاقية مع حكومة الصين لانشاء مركز معلومات النفط.

1998م: وقعت وزارة الطاقة والتعدين اتفاقية مع الحكومة الصينية لتنفيذ مشروع خط الأنابيب الصادر.

1998م: وقعت ولاية جنوب كردفان اتفاقية مع الحكومة الصينية لانشاء المحطة الحرارية لانتاج الكهرباء بالولاية.

[1] علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص 56
[2] المرجع السابق ، ص 56.

1998م: وقعت شركة الكهرباء القومية (NEC) اتفاقية للحصول على قرض تجاري مقداره 106 مليون دولار لشراء كوابل للشركة عن طريق شركة (CAMC) الصينية وتم تنفيذ ذلك.

1998م: وقعت وزارة التخطيط الاجتماعي اتفاقية مع حكومة الصين لشراء معدات الوحدات انتاج الأسرة مقابل 5 مليون يوان صيني.

1998م: وقعت وزارة الطاقة والتعدين اتفاقية بين مصفاة الخرطوم ومصفاة الصين لتدريب مهندسين سودانيين في مدينة بكين.

2000م (مايو): قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتوقيع إتفاقية قرض تجاري مع الحكومة الصينية لاستيراد عشرين مولداً كهربائياً (1 كيلوقولط) لبعض المدن في ولايات السودان.

كما وقعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في نفس السنة اتفاقية قرض تجاري مع الصين بقيمة 149.5 مليون دولار أمريكي لانشاء محطة قري للطاقة لانتاج 201 ميجا واط من الكهرباء.

2001(أبريل): وقعت وزارة الطاقة والتعدين مع حكومة الصين اتفاق تقديم منحة قيمتها 10 مليون يوان (ما يعادل 1.2) مليون دولار لتصنيع خلايا شمسية.

2001 (مارس) : وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقية مع حكومة الصين للحصول على قرض بدون فوائد قيمته 30 مليون يوان (3.7 مليون دولار).

2001 (مارس): وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقية مع حكومة الصين حول القرض الممتاز الثاني بقيمة 100 مليون يوان (12 مليون دولار) لاستخدامه في انشاء شبكة كهرباء دائرية بولاية الخرطوم.

2001 (مارس): قيام وزارة التعاون الدولي بالتوقيع في بكين على اتفاق حول شطب بعض القروض ويبلغ إجمالي القروض المراد شطبها ما يعادل حوالي (66.4 مليون دولار أمريكي)

2002م: وقعت الشركة القومية للكهرباء إتفاقية دفع مباشر مع حكومة الصين لاستيراد عدد (21) محول كهربائي بقدرات مختلفة.

()الطرق التي تؤدى بها المساعدات: تتنوع المساعدات المالية الصينية من حيث الجهة المانحة فهناك أربع طرائق تقدم بها المساعدات المالية الصينية وهي كما يلي:

1. الأقراض المباشر من قبل الحكومة الصينية إلى حكومة السودان.
2. اقراض الشركات الصينية في تنفيذ المشاريع وبتمويل منها مباشرة.
3. تنفيذ مشاريع بواسطة شركات صينية تقوم بتمويلها حكومة السودان.[1]

و يتضح مما تقدم أنه بالإمكان لأى بلد تحقيق التنمية حتى ولو فرضت عليه عقوبات سياسية واقتصادية، إذا كانت لديها موارد طبيعية وشريك استراتيجي في حاجة لهذه الموارد مثل حالة السودان والصين.

ومهما يكن فإن المساعدات الصينية حظيت باهتمام وتقدير وثقة السودانين على مختلف مستوياتهم وخلفياتهم الأيدولوجية، وقد أثبت الصينيون للسودانيين من خلال تفانيهم ونكرانهم للذات وأمانتهم واستقامتهم أن

[1] المرجع السابق ص 61

مساعداتهم هي أكثر أنواع المساعدات فاعلية لأنها ببساطة تعلم السودانيين كيف يساعدون أنفسهم بأنفسهم، وبذلك يصبح بلدهم مستقلاً اقتصادياً بدلاً من أن يظل معتمداً على الغير كما هو الشأن بالنسبة لأنواع المساعدات الأخرى ‘لذلك يكون من المنطقي أن تستكشف إمكانات الصين وقدرتها على تقديم المزيد من المساعدات الخاصة بمشاريع التنمية في السودان ,وبناء على هذا التحليل يكون البحث قد توصل إلى صدق الفرضية الثالثة بتأثير الضغوط الامريكية علي السودان بصورة سلبية على العلاقات الاقتصادية بينهما.

()تحليل أثر المساعدات المالية على تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

إفترضت الدراسة أن المساعدات الماليةلصينية المقدمة للسودان ذات تأثيرا يجابي على تمويل مشاريع التنمية بالسودان وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين ,وقد توصل البحث إلي أن المساعدات المالية الصينه التي بلغت حتى عام 2013م مبلغ 4813.5 مليون دولار ساعدت السودانيين علي إقامة مشاريع تنموية بالسودان ، فمثلاً في مجال الإنشاءات قامت بتشيد الطرق المعبدة التي تربط بين المدن كطريق مدني القضارف ، وتشييد الجسور على النيل مثل جسر الصداقة مروي – كريمة ، وتشيد السدود مثل سد مروي ، وفي المجال الطبي أقامت العديد من المستشفيات مثل مستشفي الصداقة بالدمازين وأم درمان وكريمة ، وفي المجال الزراعي قامت بإنشاء المركز الصيني الزراعي بالفاو ، وفي مشاريع تدريب السودانيين في مختلف المجالات ، علي أن المساعدات المالية الصينيه المقدمة للسودان أتاحت الفرصة لتمويل مشاريع التنمية بالسودان وذلك بالرغم من أن السودان كان محاصراً بعقوبات إقتصادية مفروضة عليه من الأمم المتحدة وكذلك من الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن حصة الصين من مجموع القروض الخارجية والمنح للسودان تظهر إتجاها الإنخفاض في الفترة من 2002م إلى 2004م بنسبة 7% , 8% , 7% في الأعوام 2002م , 2003م , 2004م على التوالي .

ولكن سرعان ما ازدادت حصة الصين إلى 76% في العام 2005م ثم إنخفضت إلى 24% في العام 2006م كما ارتفعت 72% في العام 2007م ثم انخفضت إلى 3.35% في عام 2008م وارتفعت إلى 27.44% في العام 2009م , ويعتبر أحد التفسيرات المحتملة لتغيير هذا الإتجاه هو أن الزيادة السريعة في حصة الصين من مجموع القروض الخارجية والمنح المقدمة للسودان في عام 2005م ، 2007م تعود إلى أن الصين لها سياسة ثابتة لزيادة المشاركة الدولية من خلال زيادة الإستثمار والمعونة والتجارة مع البلدان النامية مثل السودان , وأما التفسير الآخر هو أن تنفيذ إتفاقية السلام في عام 2005م شجعت الصين على الإنفاق وتقديم المزيد من المنح والقروض , وأقوي التبريرات هو أن زيادة مشاركة الصين في قطاع النفط في السودان ، حيث تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث تستثمر الصين 48% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في قطاع النفط السوداني .[1]وتعتبر الصين الشريك التجار ي الرئيسي في السودان حيث يتم تصدير 86% من إجمالي صادرات النفط السوداني للصين وهذا يمثل 10% من واردات الصين النفطية مما يعد أن السودان يعتبر مورد نفطي رئيس إلى الصين .

من ناحية أخرى فإن الاتجاه إلى الإنخفاض في 2006م ربما يرجع ذلك إلى سياسات الصين الحكومية للحد من القروض والمنح للبلدان النامية مثل السودان ,وبالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية والمالية العالمية فإن الصين أكدت بالوفاء بالتزاماتها والحفاظ على المزيد من القروض والمعونات , وبالتالي يمكن القول أن السودان الذي يملك موارد طبيعية ومن ضمنها النفط الذي تحتاج اليه الصين كشريك اقتصادي مهم لتحريك

[1] سامية محمد عثمان ساتي نور، مرجع سابق، ص 5 .

عجلة اقتصادها المتسارع والمتنامي قد أتاح للسودان توفير رأس المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية بالرغم من العقوبات المفروضة عليه.

جدول رقم (2)

المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان بالقياس مع الميزان التجاري

في الفترة من 1990-2013م

2العام	المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان	الميزان التجاري
1990	1.9	-244.4
1991	0	-585.3
1992	2	-506.6
1993	0	-527.6
1994	0.9	-437.6
1995	21.3	-628.8
1996	0	-884.2
1997	20.1	-85.5
1998	6.6	-1328.9
1999	336.1	-634.8
2000	172.8	254
2001	158.5	602.3
2002	12.1	497.3
2003	34.1	339.7
2004	527.1	297.5
2005	809	192.5
2006	132.8	2416.9
2007	103.1	3441.1
2008	2017	2319
2009	0	-270.9
2010	0	2564.9
2011	956	419.7
2012	0	6107.4
2013	0	2831.8

يمكن صياغة نموذج الدراسة ليشتمل على متغير الميزان التجاري (Bot) كدالة في المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ،للفترة الزمنية من 1990-2013م، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

Bot = a + B **A**

حيث أن: Bot تمثل الميزان التجاري و A وet يمثل حد الخطأ العشوائي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.130[a]	.017	-.028-	1765.346

a. Predictors: (Constant), المساعدات الماليةالصينيةالمقدمةللسودان

وحسب برمجية SPSS فقد تم قياس المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان مع الميزان التجاري ، وبالنظر إلى الجدول رقم (4) فإن الجدول السابق يوضح بعض المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان مع الميزان التجاري بلغت .130[a]. :. R ،مما يدل علي أن هنالك علاقة ارتباط إيجابية بين المساعدات الصينية المقدمة للسودان مع الميزان التجاري، وقيمة معامل التحديد (R square) .017 = R^2 وهذا يدل علي أن 13% من التغير في الميزان التجاري سببه المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان بينما 87% سببه متغيرات أخري غير شاملة في هذا النموذج،ومعامل التحديد المعدّل -.028- :Adjusted R وقيمة الخطأ المعياري 1765.346, Error of the mean

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1177072.939	1	1177072.939	.378	.545[a]
	Residual	6.856E7	22	3116446.082		
	Total	6.974E7	23			

a. Predictors: (Constant), المساعدات الماليةالصينيةالمقدمةللسودان

b. Dependent Variable: الميزانالتجاري

يوضح السابق نتائج تحليل التباين لنموذج انحدار الميزان التجاري علي المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان ، ومن نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة F الممعنوية (.378) والقيمة الاحتمالية .545[a].0 وهي أقل بكثير من قيمة مستوي المعنوية القياسية 5% مما يدل علي معنوية العلاقة الخطية بين الميزان التجاري مع المساعدات المالية المقدمة للسودان .

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	564.841	400.956		1.409	.173
	المساعداتالماليةالصينيةالمقدمةللسودان	.488	.794	.130	.615	.545

a. Dependent Variable: الميزانالتجاري

الجدول السابق يوضح قيم معاملات النموذج المقدّرة المعيارية وغير المعيارية والأخطاء المعيارية وقيمة (t) والقيمة الاحتمالية المقابلة لها ,ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن قيمة الثابت564.841 .= constant هذا يدل علي إيجابية العلاقة بين المساعدات المالية المقدمة للسودان والميزان التجاري، وقيمة معامل الواردات . B = 488 ، ومن خلال النتائج أعلاه يمكن صياغة النموذج التالي:

Bot = a + B **A**

حيث A هي المساعدات المالية الصينية المقدمة للسودان

وبتعويض القيم في النموذج يصبح النموذج المقدر

Bot = 564.841+ 488 A

وبناءً على هذا التحليل تكون الدراسة قد توصلت إلى صدق الفرضية التي تنص على أن المساعدات المالية الصينية ذات تأثير إيجابي على تمويل مشاريع التنمية بالسودان وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال قياسها مع الميزان التجاري الذي يعبر عن هذا التطور.

رابعاً : النتائج والتوصيات

(أ) النتائج:

استفاد السودان من المساعدات المالية الصينية في تحقيق التنمية الشاملة بالبلاد وذلك بالرغم من العقوبات السياسية التي فرضها المجتمع الدولي على السودان والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة رعاية الإرهاب والسبب في ذلك هو وجود الصين كشريك استراتجي في حوجة ماسة للموارد السودان الطبيعية وابرزها النفط الذي تحتاجه الصين بشدة لتغطية حاجتها من الطاقة التي يقوم عليها اقتصادها متسارع النمو .

(ب)التوصيات :

1-على الجانب السوداني أن يتخذ الاستثمارات الصينية في مجال النفط وسيلة للضغط على الصين لتوجيه المساعدات المالية الصينية في المشروعات التي تحد من الفقر مثل الاستثمار في المشاريع الزراعية والتي تعتبر ضعيفة وتحتاج إلى بذل المزيد من المساعدات وكذلك تلك التي تركز على بناء القدرات ونقل

التكنولوجيا .مثل التعليم التقني ومعاينة التدريب المهني وبناء مصانع النسيج والأستفادة من وجود القطن السوداني .

2-على الدولة عدم الاعتماد على القروض الربوية سواءً كانت من الصين أو من الدول والمؤسسات المانحة الأخرى والتي تزيد من عبء الدين الخارجي للسودان .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب:

1- علي عبد الله علي،2006م, العلاقات الصينية السودانية – قبل وبعدالنفط ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم ،.

ثانياً : التقارير:

1- تقاريربنك السودان المركزي من 1990م – 2013م

2- تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالسودان، العرض الاقتصادي ، 2008م.

3- التقييم الأساسي للأمن الانساني ، تقرير السودان، بيروت، بدون دار نشر، العدد السابع2007م .

4- تقرير التعاون الوطني ، تقييم المساعدات الصنينية في تمويل التنمية في السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني لسنة 2008.

ثالثاً : الورقات العلمية:

سامية محمد ساتي نور، 2011م تقييم فعالية المساعدات الصينية في تمويل مشاريع التنمية في السودان، ورقة عمل مقدمة من جامعة الأمم المتحدة , مركز التدريب على الإبتكار والتكنولوجيا والبحوث الإقتصادية والإجتماعية , هولندا ، ماستريخت .

رابعاً : الإنترنت

File://C:\Documents and setting\Administrator\My Documents\\العلاقات السودانية الصينية 27/08/1431.